افتتح مؤتمر الكويت للجودة في الرعاية الصحية

الحربي: «الصحة» لن تسمح لأحد بتجاوز خصوصية المرضى

رياض عوّاد

أكد وزير الصحة د. جمال الحربي أن برنامج الجودة والاعتماد بدأ في وزارة الصحة منذ عام 2001 وتركز على سلامة المرضى حيث وقعت اتفاقيتين عالمية من تثقيف ومتابعة جودة الرعاية الصحية في المؤسسات التابعة لوزارة الصحة، مبينا أنه تم اعتماد حوالي 14 مستشفى تقريبا في كافة مراكز الرعاية الأولية وكذلك اعتمد تبادل الخبرات بين المدققين المحليين والعالميين خاصة من الهيئة الكندية العالمية، كما تم انشاء مشروع البرنامج الوطني للاعتماد في دولة الكويت لمتابعة الجودة والاعتماد في كل المستشفيات والمراكز الصحية مما يؤهل لرفع مستوى الرعاية الصحية.

جاء هذا ضمن تصريح لوزير الصحة خلال حضوره حفل افتتاح مؤتمر الجودة في الرعاية الصحية والذي شهد حضور طبي حاشد، وقال الوزير» فيما يختص بخصوصية المرضى فغير مسموح تجاوز خصوصية المرضى والمس بكرامتهم، وأي تجاوز سيتم فتح تحقيق ومحاسبة أي شخص يتجاوز، والهدف هو عدم تكرار أي تجاوز أو خطأ يمس كرامة المريض، ومثال لذلك الحالة التي أثيرت قبل يومين فتحنا بها تحقيق وسيتم محاسبة المخطئ.

وأضاف» الرعاية الصحية شاملة تتضمن الوقاية بمكافحة عوامل الخطورة للأمراض المزمنة غير السارية، والمسوحات مثل الكشف المبكر للأمراض كالسرطان حيث برامج الكشف المبكر عن أورام الثدي والبروستاتا والقولون، ونحن نقدم العلاج والوقاية والتأهيل لما بعد العلاج، وكذلك التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي الوقائي والتنمية البشرية ورفع كفاءة الأطباء الكويتيين عبر البورد الكويتي والتي تعد أفضل شيء كبناء المستشفيات والتجهيزات الطبية.

وفيما يختص بالتعاقد مع الشركات والقطاعات الطبية العالمية لإدارة مستشفى جابر قال الوزير لازلنا نعمل بهذا الصدد، حيث تم تحضير أخصائيين من الأطباء في الإدارة الصحية الكويتيين يبلغ عدد 50 حيث تم تدريبهم في شهر فبراير الماضي، وسنقوم بجلب أطباء قياديين في مجال الإدارة الصحية لتدريب الأطباء الكويتيين مبينا أن الإدارة البريطانية هي المرشحة لتكون هي البداية عبر مؤسسة طبية تضم عدة مستشفيات، منوها أنه يجري حاليا الاستعداد بتحضير الأجهزة الطبية والتي تعتمد من قبل لجنة المناقصات في الوقت الحالي.

وقال الوزير في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها» ان انعقاد مؤتمر الكويت للجودة في الرعاية الصحية تحت شعار « معا نستطيع « يعد من الفعاليات العلمية التي تفتخر بتنظيمها الوزارة، حيث يتم من خلاله تسليط الضوء على افضل الممارسات في مجال جودة الرعاية وسلامة المرضى ودراسة العوامل الداعمة لتطوير الرعاية الصحية، مضيفا انه يهدف الى مد جسور التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الواقعية المطبقة.

وقال الحربي ان الهدف الرئيسي من هذه المؤتمرات هو الارتقاء الحقيقي بالمنظومة الصحية المحلية حتى تحاكي التطورات العلمية العالمية، مشيرا الى ان مشاركة نخبة من المتخصصين المحليين ومن دول العالم بالمؤتمر، تساهم في عرض افضل الممارسات المهنية والخبرات المبتكرة في هذا المجال، بهدف تحقيق اعلى مستويات الجودة المطلوبة.

وقال الحربي ان الوزارة حققت نجاحا ملحوظا منذ انشاءها لادارة الجودة والاعتماد عام 2001، بعدما اصدرت تباعا سلسلة من القرارات الهادفة الى تعضيد برامج الادارة وتنفيذها السليم في المستشفيات والمراكز التابعة للوزارة، بهدف تعظيم الهدف الاساسي للخدمة الصحية والمتمثل في رعاية المريض وسلامته وعدم المساس بكرامته.

وأضاف ان الوزارة بادرت بادراج برامج السلامة وادارة المخاطر بالرعاية الصحية، ضمن برنامج عمل الحكومة اعتبارا من عام 2009، لضمان خلق بيئة آمنة والحد من الاخطاء وتطبيق احدث البروتوكولات العالمية، علاوة على تنفيذها مشروع البرنامج الوطني للاعتماد بجودة الخدمات الصحية، الذي يعد احد اهم المشاريع التي تتبناها الوزارة.

وقال الحربي ان الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ياتي من خلال نظام المراجعة الدقيقة والشاملة لجميع جوانب الخدمة المقدمة في المؤسسات الصحية، بما يتماشى مع القواعد التي تقرها الهيئات العالمية للاعتراف، حيث تمت الاستعانة بهيئة كندا العالمية للاعتماد، فضلا عن ابرام اتفاقيتين تنتهيان في نهاية العام الجاري، لافتا الى انهما يشتملان إعداد المعايير الوطنية للاعتماد بجودة الخدمات الصحية، والمشاركة في التقييم الخارجي للمؤسسات الصحية مع المدققين المحليين، ومراجعة معايير البرنامج الوطني للاعتماد.

ومن جانبها قالت رئيس المؤتمر مدير إدارة الجودة والاعتماد د. بثينة المضف «بالبرنامج تقارن مؤشراتنا بالمؤشرات العالمية ونقوم بتطبيق مؤشراتنا وفق برنامج المؤشرات الاكلينيكية في عدة تخصصات إكلينيكية وكل تخصص لديه مجموعة من المؤشرات، كما يتم جمع المعلومات وتحليلها وعمل تقارير وارسالها للمستشفيات حسب توصياتها وحسب نتائج هذه المؤشرات تبدأ عملية التحسين والتطوير للخدمة فنحن هنا يمكن أن نقارن أنفسنا بدول العالم بواسطة هذه المؤشرات الاكلينيكية.

وأضافت «المؤشرات بشكل عام اذا تم متابعتها بشكل مستمر من شأنها عمل التحسين والتطوير بناء على هذه المؤشرات، لافتة أن إدارة الجودة تصدر بشكل دوري تقرير دوري للمستشفيات فيه نتائج هذه المؤشرات وتعمل المستشفيات على عمل التحسين والتطوير بناء على هذه النتائج.

وأوضحت أن المؤتمر يتضمن عدة مشاركات من أمريكا وبريطانيا وكندا واسكوتلندا والسعودية والكويت وهناك عدة أوراق عمل ودراسات ستقدم ومن لبنان ستشارك في تقديم تجاربها بهذا الاطار

وفيما يختص ببرنامج الجودة والاعتماد لمرافق وزارة الصحة أكدت الوصول الى نهاية المرحلة الثانية من تطبيق البرنامج الوطني للاعتماد، لافتة أنه خلال شهر ابريل سيكون هناك تقييم لثلاثة مستشفيات وفي شهر نوفمبر سيكون هناك تقييم اخر لثلاثة مستشفيات أخرى وبهذا يتم الانتهاء من الدورة الثانية من الاعتماد، كما أن هناك دورة ثالثة.

وكشفت المضف عن مشروع جديد يطلق عليه بطاقة الأداء المتوازن التي تزمع إدارة الجودة تنفيذها وهذه البطاقة عبارة عن عدة مؤشرات اكلينيكية إدارية تشمل جميع تغطي الجوانب الإدارية والمالية والفنية بأي مؤسسة صحية وهذه تعطينا صورة كاملة عن أداء هذه المؤسسة وبناء عليها كل رئيس مؤسسة سواء رعاية أولية او مستشفى يستطيع ان يرى وضعه ويقارن نفسه بالمؤسسات المشابهة له ويعمل على تحسين هذه المؤشرات أيضا يمكن من خلاله ان المقارنة مع دول العالم ودول المنطقة التي قامت بعمل نفس المؤشرات، وأكدت أن البطاقة ستنفذ خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وأشارت إلى أن النوبة «ب» بمركز الشويخ الصناعية قامت بالتعامل مع أحد الشكاوي الواردة للمراقبة والتي لقت استجابة من أصحاب الكراجات والذين قاموا برفع عدد حمولة (5) لوري من الاطارات المستعملة.

ولفتت الادارة إلى أن المراقبة وضعت خطة عمل لرفع السيارات المهملة من كافة مناطق المحافظة

ومازالت مستمرة حيث كانت الحصيلة الأولية رفع عدد (600) سيارة مهملة وارسالها لموقع حجز البلدية وتحرير عدد (70) مخالفة إشغال طريق.

وتابعت بالقول بان المراقبة كثفت الحملات على تنظيف الساحات العامة والتي أسفرت عن رفع حمولة عدد (7) لوري من السكراب والاثاث المستعمل إلى جانب تنظيف جسور المشاه (300) كيس قمامة.

وذكرت بأنه يتم رفع عدد (500) كيس من القمامة بشكل يومي من المباركية إلى جانب غسيلها أول بأول، لافتة إلى أنه يتم تنظيف الشواطئ باستمرار والتي أسفرت عن رفع عدد (700) كيس من الجزر والشواطئ التابعة للمحافظة. واختتمت الادارة تصريحها بان النوبة (ب) بمركز الشويخ قامت برفع عدد (50) إطار مستعمل الى جانب ضبط (20) بائع متجول وتحرير عدد (24) مخالفة اشغال طريق بالإضافة إلى وضع عدد (150) ملصق على السيارات تمهيدا لرفعها بعد انتهاء المدة القانونية، كما دعت الادارة الجميع في حال وجود أي شكوي تتعلق بالبلدية بعدم التردد بالاتصال على الخط الساخن (1844448) أو عبر مواقع التوصل الاجتماعي لبلدية الكويت (@kuwmun) وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيالها على الفور.

د. جمال الحربي متحدثا

ويتقدم الحضور خلال المؤتمر

استمرار حملات النظافة

بلدية «العاصمة» ترفع 600 سيارة مهملة وترسلها إلى موقع الحجز

سيارة مهملة

جانب من حملة النظافة

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن استمرارية حملات النظافة التي تقوم بها إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ممثلة في مراقبة النظافة العامة بفرع بلدية محافظة العاصمة، حيث قامت المراقبة بحملة تنظيف على طريق (30) والتي أسفرت رفع عدد (250) كيس قمامة.

وأكدت الادارة بأن الحملات الميدانية تأتي في إطار تنفيذ تعليمات المدير العام البلدية المهندس أحمد المنفوحي بتكثيف الحملات لرفع مستوي النظافة، مؤكدة على أن الحملات التي تشنها مراقبة النظافة مستمرة وتشمل كافة المناطق التي تقع تحت مسئولية محافظة العاصمة حفاظا على المنظر العام والوجه الحضاري.

وأضافت الادارة بان الحملات جاءت طبقا للقرار الوزاري 190لسنة 2008 لاسيما رفع مستوي النظافة وإزالة كل ما يشوه المنظر العام من الشوارع والميادين، مشيرة إلى أن الحملة التي انطلقت في تمام الساعة الثامنة صباحا واستمرت حتي الثانية بعد الظهر أسفرت عن رفع (250) كيس من القمامة على أمتداد طريق (30).

تنفيذا لرغبة المزارعين

براك الصبيح : مجلس إدارة اتحاد المزارعين مستمر لمدة أربع سنوات

◆ لا يوجد بالنظام الأساسي مصطلح لجنة خماسية وتم إبطالها بأحكام قضائية لمخالفتها اللائحية الواضحة

بين رئيس مجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين براك فهد الصبيح أن هذا المؤتمر جاء للرد على تجمهر بعض المزارعين بدون تصريح من السلطات المختصة أمام مقر الاتحاد يوم الأربعاء في 8 مارس 2017 وادعائهم بعقد جمعية عمومية غير عادية للاتحاد مشيرا انه لابد بالبداية من توضيح بعض النقاط ليكون جميع المزارعين على علم تام بعدم قانونية هذا الطلب ومخالفته للنظام الأساسي للاتحاد.

وقال الصبيح في مؤتمر صحفي عقده مساء أمس في مقر الاتحاد بالشويخ بحضور جميع أعضاء مجلس الادارة وجمع كبير من المزارعين المنتجين في الوفرة والعبدلي لقد ورد إلى مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 19 فبراير 2017 بعثية بريدية تتضمن توقيع خمسة وثلاثون مزارعا يطلبون عقد جمعية عمومية غير عادية لتشكيل لجنة خماسية للدعوة لانتخاب مجلس إدارة جديد وهذا الطلب يتضمن مخالفة صريحة لنص المادة 25 من النظام الأساسي للاتحاد التي أوجبت أن يقدم الطلب من خمس أعضاء الجمعية العمومية على الأقل والتي يبلغ عددها 480 عضوا يعني هم بحاجة الى 96 عضوا على الأقل وقد تولى مجلس الإدارة المنتخب الرد على الطلب المقدم من هؤلاء المزارعين عبر القنوات القانونية المخصصة لذلك كما تم إخطار الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم قانونية هذا الطلب بصفتها الجهة المسؤولة عن الإشراف على الاتحاد.

وأكد الصبيح أن النظام الأساسي للاتحاد قد خلا مطلقا من أية نصوص تسمح بتشكيل لجان خماسية مثلما طلب هؤلاء المزارعين هذا من ناحية مخالفة الطلب للنظام الأساسي للاتحاد وفيما يتعلق بمخالفة الطلب للأحكام القضائية النهائية الصادرة أوضح الصبيح ان مجلس الادارة الحالي قد تم انتخابه بموجب قرار الجمعية العمومية الغير عادية للاتحاد الكويتي للمزارعين المنعقد بتاريخ 5 فبراير 2017 بحضور ما يقارب 230 عضوا من أعضاء الجمعية العمومية تنفيذا والتزاما بالحكم الصادر عن محكمة التمييز في الطعنين رقمي 1052 و 1055 لسنة 2015 تمييز مدني / 1 الصادرة بجلسة 2016/5/23.

وأشار الصبيح إلى ان مسألة تشكيل لجنة خماسية لتقوم بدورها بالدعوة لانتخاب مجلس ادارة جديد تخالف الحكم الصادر لصالح رئيس مجلس الادارة في الاستئناف رقم 873 لسنة 2016 تجاري مدني حكومة / 7 الصادر بجلسة 2016/12/28 والذي قضى بتاييد إجراءات الدعوة للجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 2017/2/5 وقضى بأحقية رئيس مجلس الادارة براك الصبيح بالدعوة لعقد الجمعية العمومية الغير عادية لانتخاب مجلس إدارة جديد باعتباره المنوط بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالحه من محكمة التمييز ومن ثم لا يجوز معاودة مناقشة مسألة الدعوة لجمعية عمومية غير عادية لانتخاب مجلس إدارة جديد للفصل في هذه المسألة بموجب حكم قضائي نهائي حاز لحجية الامر المقضى به.

وأضاف الصبيح ان الطلب المقدم للاتحاد وما تضمنه من طلبات بشأن حل مجلس ادارة الاتحاد وتشكيل لجنة خماسية للدعوة لجمعية عمومية لانتخاب مجلس ادارة جديد قد سبق وان أعلن عن تشكيلها بتاريخ 2016/12/4 بالمخالفة للاحكام القضائية الصادرة لصالح رئيس مجلس الادارة وقد لجأ الخصوم الى القضاء للفصل في هذا الموضوع بموجب الدعوة رقم 702 لسنة 2016 تجاري مدني كلي حكومة والمؤجلات نظرها الى 2017/4/11 الامر الذي يلزم الجميع احترام تداول المسألة امام القضاء لحين الفصل فيها بحكم نهائي بالاضافة الى ان الطلب الوارد للاتحاد قد ارفق طبع صورة ضوئية عن كشف بتوقيع عدد من المزارعين الذين يدعون انهم يمثلون خمس أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد بناء على انعقاد الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2016/6/12 وهي احدى الجمعيات المقضى ببطلانها بموجب الحكم الصادر لصالح رئيس مجلس الادارة عن محكمة التمييز في الطعنين رقمي 1052و 1055 لسنة 2015 تمييز مدني / 1 الصادر بجلسة 2016/5/23.

انذارات رسمية

وقال الصبيح تأكيدا على عدم قانونية هذا الطلب فقد تولى مجلس ادارة الاتحاد الرد على مقدميه بموجب إنذارات رسمية على يد مندوب الاعلان وببعثيات بريدية مماثلة كما قام مجلس الادارة بالاعلان بصحيفتين محليتين عن هذا الشأن بتاريخ 2017/3/2 لإحاطة كافة أعضاء الجمعية العمومية علما بهذا الشأن متسائلا ما الامر الذي يستوجب محاربة مجلس الادارة الحالي الذي جاء بقوة القانون وبإرادة أعضاء الجمعية العمومية؟؟؟ وما الذي كان يستدعي قيام مجلس الادارة السابق والمقضي ببطلانه بتأجير كافة المنافذ التسويقية المخصصة لتسويق الانتاج الوطني للمزارع الكويتي لمستثمرين زادوا في المنافذ التسويقية بالمنتجات المستوردة وتسببوا في ضياع المنتج المحلي وإهدار مصلحة المزارع الكويتي ؟؟؟ ونتساءل أيضا هل من حق مجلس الادارة السابق والمقضى ببطلانه ان يقوم بتأجير هذه المنافذ الى المستثمرين الربحين لمدة تتراوح من خمس سنوات الى عشرين سنة وهل هذا الامر يتفق مع مصلحة المزارع ومع الدور المنوط بالاتحاد ومجلسه ؟؟؟ وإننا نؤكد لكافة الإخوة المزارعين اننا مستمرون بعملنا بقوة القانون وتنفيذا واحتراما لاحكام القضاء الكويتي العادل الذي أعاد الحق لاصحابه كما اننا مستمرون بعملنا تنفيذا واحتراما لارادة المزارعين أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد الذين انتخبوا مجلس الادارة لمدة 4 سنوات وسنعمل من خلالها جاهدين وواثقين على اعادة كافة الحقوق للمزارع ليظل الانتاج الوطني الكويتي هو الانتاج الأعلى تسويقا وجودة بالسوق المحلية لتلبية احتياج المواطن الكويتي وصولا الى الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج الذي يستحق ان يكون دائما بالمرتبة الاولى.

وأكد الصبيح أن إذن العمل سوف يصدر من الاتحاد وجاري التنسيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية لهذا الأمر وسوف نوفر لهم ما يحتاجون إليه من موظفين وأجهزة كمبيوتر ووسائل الاتصال لتقديم الخدمة للمزارعين بحيث يصبح الاتحاد الكويتي للمزارعين مركز خدمة للمزارع الكويتي بدل لا يذهب المزارع في مؤسسات الدولة وسوف تتم مخاطبة الجهات ذات الاختصاص في الأيام القليلة القادمة.

ونوه الصبيح ان مجلس ادارة الاتحاد يمد يد التعاون مع الجميع سواء من أعضاء المجلس المبطل أو مجالس مضى عليها عشرات السنين وكذلك من المزارعين المخضرمين وحتى المزارعين الجدد سنفتح قلوبنا قبل أبوابنا وكذلك سوف نتعاون مع جميع الجهات بالدولة سواء هيئة الزراعة أو القوى العاملة ووزارات الدولة من أجل تذليل معاناة المزارعين لم نأتي لعمل المشاكل بل لحل مشكلة المزارع من نقص العمالة والتسويق وغيرها وبدأنا بالاتفاقيات الشفهية مع عدد من الجهات وسوف نعلها على أرض الواقع.

اللب والقشور

وأوضح الصبيح ان مجلس الادارة عندما يأتي بمستثمر في قطاعاته من أجل أن تعود الفائدة للاتحاد بالشكل الصحيح ومن غير المعقول أن يمنح المستثمر اللب والاتحاد يحصل على القشور ولا نعلم كيف بمجلس ادارة يمنح مستثمر عقد مدته عشرون عاما وهو عمره أربع سنوات إضافة الى أن هذه المدة لا تمنحها سوى الحكومة في ال BOT والمفروض بالاستثمار يكون العائد الأكبر للاتحاد مشيرا الى أن مجلس الادارة طلب من المستثمر إخلاء شبرة الأندلس لعدم وجود فائدة مجزية للاتحاد وتم رفع دعوى قضائية عليه للاخلاء لتجاوز القيمة الأجارية عليه أكثر من 110 ألف دينار وسوف يخلي قوة القانون.

وقال الصبيح نعم قدمت استقالتي في 2009 مع أربعة آخرين وكان يفترض أ، يحل المجلس في حينها لكن مع الأسف حدثت أمور أخرى وأستمروا ولا نريد أن نعيد الماضي وتلك إستقالة من الجمعية مجلس الادارة وليس من الجمعية العمومية وكل شي لدينا رد له ومستعدين لمناظرتهم وسوف يعرف جميع المزارعين إننا على حق. وأوضح الصبيح لا نسعى للإضرار بالمزارع أو المستهلك بل سنسعى للعدل بين الجميع بحيث أن المزارع يستفيد ويغطي تكاليفه وكذلك المستهلك يجد أسعار مناسبة لأن غياب المنتج المحلي يؤدي بالنهاية الى إرتفاع أسعار المستورد بشكل جنوني وعلى الجميع أن يقف الى جانب المزارع وخاصة الجانب الحكومي لأن المنتج المحلي يؤدي للمحافظة على الأسعار. وشدد الصبيح أن مجلس الادارة سينظر الى المستقبل من خلال وضع استراتيجيات وخطط من أجل دعم المزارع الكويتي ولدينا فريق قانوني سيتابع أي تجاوزات قانونية سنرفعها لجهات القضائية كوننا أتينا لتطوير الزراعة وتطوير السوق بشكل مناسب والارتقاء بتسويق المنتج الكويتي بالتعاون مع هيئة الزراعة وبلدية الكويت وسوف نسعى أن يكون المنتج الكويتي تغليفا ومنظرا والأمن الغذائي ويتفوق على مثيله المستورد في كافة الأمور وهذه أهداف مستقبلية.

شهادة القوى العاملة

شدد الصبيح أن مجلس الادارة مستمر في عمله وقائم بدورة ولدينا شهادة من هيئة القوى العاملة لمدة أربع سنوات هي عمر المجلس ونأمل من الأخوة المزارعين دعم مجلس إدارتهم معنويا ومن خلال المقترحات والمشورة للوصل بسفينتنا الى بر الأمان من خلال التعاون مع الجميع وسوف نكمل مدتنا مالم تصدر أحكام بإسم صاحب السمو سوف نحترمها جميعا وعلى رأسنا رضا من رضا وأبى من أبى وعلى الجميع احترام تلك الأحكام لأنها تأتي باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد وهذا ما حصلنا عليه من محكمة التميز حكم نهائي في أواخر عام 2016 وعندما أتوا الينا بحكم قبل ثلاث سنوات سلمنا الاتحاد وشاركنا بالانتخابات ونجحنا وتم حلنا بحكم آخر وسلمنا ولم نفعل كما يفعل الطرف الآخر اليوم ويختلق المشاكل وهذه الأمور ليست بمصلحة المزارع الكويتي ولم نسمع عن اقتحامات للاتحاد إلا في أيامنا هذه مع الأسف.

براك الصبيح متحدثا

جانب من الحضور

تتمات

تأجيل

وقال حماد في تصريح للصحافيين بمجلس الامة: إن اللجنة ستحقق في اهم ما ورد في ملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الصحة والتجاوزات المالية والادارية لعدد من المكاتب الصحية بالخارج خلال الخمس سنوات الماضية .

وأضاف حماد: ان اللجنة ستحقق أيضا في عقود التمريض وآلية التعاقد فيها، إضافة الى قضية تخصيص 156 موقعا لصندوق اعانة المرضى و مشروع مستشفى العدان الجديد وعقد شركة (اتنا) الأمريكية.

وأكد حماد ان اللجنة قررت استدعاء مسئولي ديوان المحاسبة في اجتماعها المقرر عقده الخميس المقبل، إضافة الى استدعاء وزير الصحة د. جمال الحربي ، واستدعاء رئيس وأعضاء لجنة التحقيق التي حققت سابقا في تجاوزات مكتب المانيا لحضور اجتماع اللجنة البرلمانية الأسبوع المقبل.

المرزوق

حيث تمت زيادة اعداد منصات الحفر بمقدار سبع منصات خلال الاسبوع الماضي ونحو 91 منصة تمت اضافتها منذ مطلع 2017 وذلك تزامنا مع ارتفاع الاسعار". واشار المرزوق في هذا الصدد الى الاجتماع "الايجابي للغاية" الذي عقد الاسبوع الماضي بين الامين العام لمنظمة (اوبك) محمد باركيندو ومنتجي النفط الصخري لافتا الى ان الاجتماع شهد "كسر الجليد" بين الجانبين واصبح هناك تصورا واضحا حول اهمية عدم زيادة الانتاج العالمي بنفس وتيرة (2012 و2014) التي ادت الى الانخفاض الحاد في الاسعار نتيجة ضخامة الفائض.